

مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون



الجلسة ٣٨٥٦

الثلاثاء، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨، الساعة ١٦/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد دانغي ريواكا (غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد سرغييف
	البحرين السيد بوعلاي
	البرازيل السيد كورديرو
	البرتغال السيد سواريس
	سلوفينيا السيد تورك
	السويد السيد ليدين
	الصين السيد تسوي تيانكاي
	غامبيا السيد صلاح
	فرنسا السيد تيكسيرا
	كوستاريكا السيد بيروكال سوتو
	كينيا السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد مانلي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة سودربرغ
	اليابان السيد كونيوشي

جدول الأعمال

الحالة في طاجيكستان وعلى امتداد الحدود الطاجيكية - الأفغانية

تقرير مرحلي من الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1998/113)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

١١٣٨ (١٩٩٧) المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في طاجيكستان وعلى طول الحدود الطاجيكية الأفغانية

تقرير مرحلي من الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1998/113)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأبني تلقيت رسالة من ممثل طاجيكستان يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد عليموف (طاجيكستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير مرحلي من الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان، الوثيقة S/1998/113.

عقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي الإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في التقرير المرحلي للأمين العام عن الحالة في طاجيكستان المؤرخ ١٠ شباط/ فبراير ١٩٩٨ (S/1998/113)، والمقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار المجلس

"ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لأن العمل على تنفيذ الاتفاق العام لإحلال السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان (S/1997/510) والأنشطة ذات الصلة للجنة المصالحة الوطنية استمر بخطى وثيدة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ويرحب المجلس بالجهود الأخيرة التي يبذلها الطرفان للوفاء بالتزاماتهما. ويطلب إليهما تكثيف جهودهما لتنفيذ الاتفاق العام تنفيذا كاملا، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بالقضايا العسكرية (S/1997/209، المرفق الثاني). ويشجع المجلس أيضا لجنة المصالحة الوطنية على مواصلة جهودها الرامية إلى إقامة حوار واسع النطاق بين مختلف القوى السياسية على النحو المذكور في الاتفاق العام.

"ويشيد مجلس الأمن بالعمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ويشجعهم على مواصلة مساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاق العام. ويرحب المجلس بنتائج مؤتمر المانحين الدولي لدعم السلام والمصالحة في طاجيكستان الذي عقده الأمين العام في فيينا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ويتطلع إلى مساهمة هذه النتائج في تعزيز عملية السلام في طاجيكستان.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه لأن الحالة الأمنية لا تزال متقلقلة في بعض أنحاء طاجيكستان، ويذكر الطرفين بأن المجتمع الدولي مستعد لمواصلة تقديم المساعدة في تنفيذ الاتفاق العام وكذلك البرامج الإنسانية وبرامج الإنعاش، غير أن قدرته على القيام بذلك وقدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على الاضطلاع بمهامها بمزيد من الفعالية مرتبطتان بإجراء تحسينات في الأحوال الأمنية.

"ويدين مجلس الأمن بشدة أخذ الرهائن من عاملتي الإغاثة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

المتحدة في طاجيكستان وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على اتخاذ ترتيبات مفصلة مناسبة.

"ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على مواصلة توسيع حجم بعثة مراقبي الأمم المتحدة حتى تصل إلى القوام الذي أذن به في قراره ١١٣٨ (١٩٩٧) حالما يرى الأمين العام أن الظروف ملائمة".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1998/4.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠

ويحث الطرفين على مواصلة تعاونهما في ضمان الأمن وحرية الحركة لأفراد الأمم المتحدة، وقوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة، وغيرهم من الأفراد الدوليين، وعلى اتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد، مثل الخطوات المنصوص عليها في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام.

"ويرحب مجلس الأمن بالمرسوم الرئاسي بإنشاء وحدة أمنية مشتركة تتولى توفير الأمن، بما في ذلك المرافقة المسلحة، لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة، ويطلب إلى الطرفين تشغيل الوحدة في أقرب وقت ممكن. ويرحب أيضا باستعداد قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لتوفير الحراسة لمباني الأمم المتحدة في دوشانبه، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام، ويشجع بعثة مراقبي الأمم